الفصل الثانى

أبعاد العدالة البيئية

أولا: البعد الاجتماعى.
ثانيا: البعد الاقتصادى.
ثالثا: البعد الطبيعى.
رابعا: العدالة فى توزيع ونشر وتسعير الخدمات.
خامسا: العدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات.

الفصل الثانى

أبعاد العدالة البيئية

العدالة البيئية مفهوم شامل لكافة أبعاد البيئة بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل بعد ويمكن تحديد أهم أبعاد العدالة البيئية فيما يأتى:

أولا: البعد الاجتماعى:

البعد الاجتماعى للعدالة البيئية هو أهم الأبعاد على الإطلاق، لأن العدالة الاجتماعية هى بمثابة القلب والعنصر الرئيسى للعدالة البيئية، وهى ببساطة تعنى إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد من إسراف الأغنياء، مما يؤدى للحد من الفوارق بين الطبقات، وهى مسئولية الحاكم أو النظام الحاكم فى المقام الأول[1] وسوف نتناول كل بعد تفصيلا كالآتى:

١ - إشباع الحاجات الأساسية للفقراء:

((إذا قال الفقر إنى ذاهب إلى بلد – قال الكفر خذنى معك)) هكذا قالوا قديما، فقد عرفت الإنسانية الفقر منذ أعماق التاريخ، ولذلك اهتمت البشرية بهذه القضية منذ نشأت البشرية، وهناك مواقف شتى من الفقر نوضحها فيما يلى[2].

موقف المقدسين للفقر:

يردد أصحاب هذا الموقف أن الفقر ليس شرا يجب الخلاص منه، بل هو نعمة من الله يسوقها لمن يحب من عبادة ليظل قلبه زاهدا عن الدنيا معلقا بالآخرة، موصولا بالله بخلاف الغنى الذى يضعف أمام فتنة المال، ولذلك يقدس هؤلاء الفقر لأنه إذا كان الجسد يعذب فمن أجل ترقية الروح، وعلى الفقراء أن يصبروا ويسعدوا بالفقر، وهذا الفكر موجود فى بعض الأديان السماوية والوثنية وبالتالى ليس هناك حل لأنه ليس هناك مشكلة فى الفقر من وجهة نظر هؤلاء.

(١) (زهير، ١٤١٥هـ، ١٣٨).

(٢) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص ٦:٨).

موقف دعاة الإحسان الفردى والجبريين:

هذه الطائفة ترى أن الفقر قضاء من السماء لا يجدى معه علاج، لأن الفقر حتى لوكان شرا فهو مشيئة الله تعالى وقدره، ولو شاء المولى لجعل الناس كلهم أغنياء، ولكنه تعالى شاء أن يرفع بعضهم فوق بعض درجات، يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ليبلوهم فيما آتاهم ولا راد لقضاء الله قال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾ (الأنعام ١٦٥) والعلاج لمشكلة الفقر من وجهة نظر هؤلاء هو الصبر على البلاء، والقناعة فهى كنز لا يفنى، ورضا بالواقع، وعلى الأغنياء الإحسان والتصدق على الفقراء طواعية، وهذه نظرة بعض الأديان السماوية قبل الإسلام(١).

ويرى الباحث أن موقف الرأسمالية إمتدادا طبيعيا لهذا الفكر، فسمحت بالحرية الاقتصادية المطلقة ووضعت بعض نظم الضمان الاجتماعى للفقراء، ثم ظهور الفكر الشيوعى الذى يريد إلغاء الطبقات، فلم ينجح ولكنه أدى للحد من الرأسمالية المتوحشة، فاضطرت للتوسع فى برامج رعاية الفقراء من خلال برامج التأمين الاجتماعى والصحى وإعانة البطالة وغيرها من خدمات لرعاية الفقراء(٢).

موقف الإسلام من الفقر:

بالنسبة لتقديس الفقر، ينكر الإسلام ذلك وليس فى مدح الفقراء آية واحدة من القرآن الكريم، ولا حديث واحد صحيح، صحيح أن هناك أحاديث فى الزهد، ولكن الزاهد هو من يملك الدنيا ويتركها بإرادته، ويقول الرسول (عليه الصلاه والسلام) نعم المال الصالح للمرء الصالح(٣).

موقف الإسلام من الجبريين والإحسان:

بالنسبة لفكرة أن الفقير مجبر على فقره، وعلى الغنى الإحسان، وأن الفقر قدر الله لا راد له، هذه الأفكار والتى يرددها للأسف بعض رجال الدين ليست من الإسلام فيقول المولى

(١) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص ص ٦ – ٨).
(٢) (Allen. Kathy, 2007, 1).
(٣) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ١١).

الكريم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾ ﴾ [سورة: يس – الآية: ٤٧]

وهذه الآية توضح بجلاء أن أصحاب هذا الفكر فى ضلال مبين فالمؤمن الصادق يدفع قدرا بقدر، ولهذا قال عمر رضى الله عنه حين رجع بمن معه من الشام خشية الوباء وقيل له أتفر من قدر الله، قال نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله[1].

وبالنسبة للإحسان فالإسلام يدعو للإحسان، ولكنه تجاوز ذلك بداية من الزكاة، وهى فرض إسلامى أصيل إلى أن يصل إلى تدخل الدولة باسم الشرع، لتأخذ من الأغنياء ما يحتاجه جميع الفقراء، ولا يجوز أن يكون هناك إنسان واحد من غير دخل يكفيه فى المجتمع الإسلامى[2].

بل على الحاكم المسلم أن يقاتل من أجل تحقيق ذلك، فمن يأبى من الأغنياء أن يعطى ما تطلبه الدولة، لإشباع حاجات الفقراء، فعلى الدولة أن تقاتله[3].

فالإسلام لا يحتاج لتخدير المشاعر، أو ترك حقوق الفقراء على الأرض وانتظارها بملكوت السماوات، بل إنه لينذر الذين يتساهلون فى حقوقهم الشرعية تحت أى ضغط بسوء العذاب فى الآخرة، ويسميهم ظالمى أنفسهم قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ٩٧]، ويقول الإمام ابن حزم «فرض على الأغنياء فى كل بلد أن يقوموا بفقرائها ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تكفى الزكوات بها، فيأخذ ما يكفى الفقراء من طعام ولباس وسكن وضرورات[4]، ويضيف الإمام الغزالى أنه إذا خلت أيدى الجنود من الأموال وخزينة الدولة لا تكفى نفقات الجيش، أو حدثت كارثة داخلية فعلى الحاكم أن يفرض على الأغنياء كل ما يحتاجه الوطن لأنه إذا تعارض ضرران قصد الشرع دفع أشد الضررين[5].

(١) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤، ٢٤٤).
(٢) (الغزالى – ٢٠٠٥، ١٥٨).
(٣) (القرضاوى، ١٩٨٦، ص٢٤).
(٤) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦، ٨٧).
(٥) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦، ١١٦–١٢٠).

والإســلام يعتبر للفقير حق فى أموال الأغنياء وعليه أن يقاتل للحصول على حقه {فمن قتل دون مظلمته فهو شهيد – رواه النسائى}[1] وبالتالى فالفقر ليس مفروض علينا، بل هو صناعة بشــرية يصنعها الأغنياء، والإســلام يرى أنه على المسلم رفض ذلك، وعلى الحاكم تعديــل ذلك، ولو اســتلزم الأمر القتال من أجل القضاء على الفقــر، وأخذ حق الفقراء من الأغنياء، وهذا ينقلنا إلى ما هى حقوق الفقراء ((سواء مسلمين أو غير مسلمين)):

(أ) الحق فى مسكن مناسب.

(ب) الحق فى توفير الغذاء والملابس المناسبة.

(ج) الحق فى الزواج وتكوين الأسرة.

(د) الحق فى التعليم والعلاج بل ويضيف البعض أداء فريضة الحج[2].

(هـ) الحق فى العمل وحتى إذا لم يستطع العمل فهو مسئولية الدولة.

وهنا يجب الانتباه إلى وجود شروط أخرى فى توفير هذه الحقوق أهمها ما يلى:

(أ) أن حقوق الفقراء ليســت مجرد حق الكفاف فقط، لا فالإســلام يدعو لإعطاء الفرد بما فوق الكفاف، فالعطاء يكون للاســتمتاع الحلال[3] بمباهج الطعام، والمســكن، والملبس، والتعليــم، والعلاج، والمتاع المعقول، الذى يســاعد هؤلاء الفقراء على الوصول إلى مســتوى الطبقة الوسطى فى أراء بعض العلماء[4].

(ب) ويقول الفاروق عمر رضى الله عنه ((إذا أعطيتم فأغنوا)) ولذلك يرى بعض العلماء أن العطاية يجب أن تكفى الفقير العمر كله، لتغنيه عن الحاجة العمر كله، والبعض الآخر يعطى الفقير لكفاية سنة كاملة ولا أقل من ذلك[5].

(ج) وكل هــذا يؤكد أهمية إزالة الفقر وأشــكاله مــن المجتمع، لأن فى الفقر خطورة كبيرة ســواء على الإنســان أو المجتمع والوطن والعقيدة[6]، وهنــاك واقعة مع الرسول صلى الله عليه وسلم، يذكرها عمر رضى الله عنه فيقول جاء أعرابى من أهل البادية ليتهجم

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص١٧).

(٢) (الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص١٣٢).

(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٩٢).

(٤) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص١٣٢).

(٥) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص١٠ – ١١).

(٦) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص١٢ : ١٦).

على رسـول الله صلى الله عليه وسـلم، وهو وسط أصحابه، فيقول الأعرابى أعطنى مال – فالمال ليس مالك ولا مال أبيك – فيبتسم الرسول (صلى الله عليه وسلم) ويستفذ هذا المشهد عمر فيهم بالأعرابى ليبطش به فيرده رسـول الله فى رفق وابتسـامته تعلو شـفتيه كتهلل الربيع ويقول له ((دعه يا عمر إن لصاحب الحق مقالا))[1]، وبعد ذلك يقول عمر – رضى الله عنه – وهو أمير المؤمنين «من حق الجعان أن يصرخ فى وجه الحاكم مطالبا بحقه»[2].

ويمكن باختصار تلخيص أهم أضرار الفقر فى الآتى:

الفقر خطر على العقيدة:

روى عن رسـول الله – صلى الله عليه وسـلم – قوله {كاد الفقر أن يكون كفرا} ولذلك فلا عجب أن يستعيذ بالله من شر الفقر مقرنا بالكفر فى سياق واحد وذلك فى قوله – صلى الله عليه وسـلم – {اللهم إنى أعوذ بك من شـر الكفر والفقر} – والفاروق عمر أوقف حد السرقة فى عام المجاعة، ومن هنا فالفقير لا لوم عليه إذا اضطر لسرقة أو سلوك آخر ليشبع احتياجات، ومن هنا خطورة الفقر على العقيدة.

الفقر خطر على الأخلاق والسلوك:

إذا أثـر الفقر سـلبيا على العقيدة فمـن الطبيعى أن ينعكس ذلك بشـكل تلقائى على الأخلاق والقيم، ومن ثم على السـلوك البشرى فهذه نتيجة طبيعية لأثر الفقر السلبى على عقيدة الإنسـان، ولهذا يقول القدماء ((صوت المعدة أقوى من صوت الضمير)) ولهذا أوقف عمر أمير المؤمنين حد السرقة فى عام المجاعة، ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {إن الرجل إذا غرم استدان «حدث فكذب» ووعد فأخلف}[3] ومن هنا فالفقر من أسباب الكذب وخلف الوعود، والعكس بمعنى أن الغنى قد يكون من أسـباب حسـن السلوك ويؤكد ذلك حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) {كان هناك رجل تصدق بالليل على رجل فصادفت صدقته سارقا، فتحدث الناس بذلك، ثم تصدق مرة أخرى على امرأة زانية، فأصبح الناس يتحدثون عن ذلك، فجاءه فى المنام من قال له: أما صدقتك على السارق فلعله الآن يستعف عن سرقته، وأما صدقتك على الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها} وهذا يؤكد أن الفقر من

(١) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤م، ص ٢٤٦).
(٢) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص١٠٧).
(٣) (البخارى).

الأسباب الرئيسية للانحراف والجريمة بوجه عام، والفقر بلا شك يمثل ضغطا رهيبا على صاحبه، وهذا ينعكس سلبيا على الإنسان وسلوكه، فيعجز عن أداء أدواره الاجتماعية بكفاءة وينحرف سلوكه، وهذا ما تؤكده نظرية الضغط البيئى والتى سوف نعرض موجز لها فيما بعد.

الفقر خطر على المجتمع واستقراره:

ويقول الإمام أبو حنيفة ((لا تستشر من ليس فى بيته دقيق، لأنه مشتت الفكر – مشغول البال، فلا يكون حكمه سديدا، ولذلك فالفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته، واستقراره، وقد يصبر المرء على الفقر إذا كان ناشئا عن قلة الموارد، وينتشر العدل ولكن إذا كان بسبب سوء توزيع الثروة وغياب العدل فسوف ينتشر الحقد والكراهية، مما يؤجج نارا تأكل الأخضر واليابس، وهذا لا يهدد فقط استقرار المجتمع وأمنه، إنما يمتد الخطر إلى التأثير السلبى على سيادة الأمة وحريتها واستقلالها، لأن البائس المحتاج لا يجد فى صدره حماسة للدفاع عن وطنه والزود عن حرماته، لأن وطنه لم يطعمه من جوع، ولم يؤمنه من خوف، وكيف يدعى فى غرم وطن وينسى فى نعمة))[1].

ويلاحظ هنا أن المولى سبحانه وتعالى فى قوله: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾ ﴾ [سورة: قريش – الآية: ٤] ربط بين الجوع والخوف وأن إشباع الجوع مرتبط بالأمن والأمان، وإذا كانت نظرية الحاجات للعالم الشهير ماسلو، ترتب احتياجات الإنسان ترتيبا هرميا، يأتى فى مقدمتها إشباع الحاجات البيولوجية والشعور بالأمن والأمان، فهذا الأمن والأمان لن نصل إليه قبل حل مشكلة الجوع أو الفقر، والآن ننتقل إلى تفسير علمى يؤكد أن الفقر يؤدى لانحراف سلوك الإنسان وضعفه عن أداء أدواره الاجتماعية المختلفة من خلال نظرية الضغط البيئى.

نظرية الضغط البيئى وتفسير انحراف سلوك الفقراء:

يعرف (البرشت Albrecht) الضغوط بأنها الحالة التى تتجاوز فيها احتياجات الفرد الضرورية حدود قدراته وإمكانياته[2] فمثلا الأب الذى يحتاج أولاده إلى مصاريف طعام

(١) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص١٦).
(٢) (Albrecht, 1979, 109).

وعلاج.. إلخ، ودخله لا يسمح بتلبية هذه الاحتياجات هنا يحدث ضغط على هذا الإنسان[1] ويعرف Willsom الضغوط بأنها تنشأ عندما يواجه الفرد موقفا صعبا لا يستطيع التكيف معه، مما يؤدى للتأثير السلبى على سلوك الإنسان[2] وبالنسبة لمصادر الضغوط فهناك قسمين للضغوط وهما:

ضغوط البيئة الاجتماعية:

وتشمل الفقر والضغوط النفسية وتوتر العلاقات الاجتماعية.

ضغوط البيئة الفيزيقية:

وأهمها تدنى حالة المسكن والمنطقة والبيئة بوجه عام، بجانب المناخ والكوارث الطبيعية، والضوضاء، والازدحام، وتلوث الهواء، والماء وخلافه[3].

وبدون الدخول فى التفاصيل العلمية يمكن الخروج بعدة نتائج أساسية من هذه النظرية فى مجال دراستنا أهمها ما يلى:

- أن الفقر هو من أهم الضغوط التى يتعرض لها الإنسان، لأن الفقر يتضمن ضغوطا اجتماعية وفيزيقية فى نفس الوقت، لأن الفقير لا يستطيع تلبية، احتياجات أولاده وأسرته، مما يؤدى لتوترات فى علاقاته الاجتماعية، وتوترات نفسية أيضا، بجانب الضغط الاقتصادى، والفقر أيضا يحتم ويولد ضغوطا فيزيقية لأنه من الطبيعى أن هذا الإنسان الفقير يسكن فى مسكن صغير ضيق، يعانى من نقص الخدمات والمرافق وتدهورها بجانب انتشار القمامة والحشرات وكافة أشكال تلوث الهواء والماء والضوضاء وهذه كلها ضغوطا خطيرة.
- نتيجة تعرض الإنسان الفقير لكل هذه الضغوط الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والفيزيقية، يصبح هذا الإنسان ضعيفا ولا يستطيع أداء دوره، مما ينعكس سلبيا على حياته ويساعد على الانحراف والجريمة، ومن هنا فالفقر يؤثر سلبيا على سلوك الإنسان، وحياته ويمنعه من القيام بأدواره الاجتماعية المختلفة بكفاءة سواء دوره فى الأسرة أو المجتمع مما ينعكس سلبا على المجتمع كله.

(١) (حاتم، ٢٠١٢م، ٨٤).
(٢) (حاتم عبد المنعم، ٢٠١٢م، ٨٦).
(٣) (جابر عبد الحميد، ١٩٩٦م، ١٢٦).

٢- الحد من إسراف الأغنياء:

إن العدالة الاجتماعية طائر له جناحين لا يمكن أن تتحقق بجناح واحد فقط، لأن إشباع احتياجات الفقراء مرتبط بالحد من إسراف الأغنياء، لأنه عادة يكون إسراف الأغنياء على حساب حرمان بعض الفقراء، كما لا تستقيم حياة إنسان أو أسرة أو مجتمع يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بماله وحريته المطلقة بغير قيود أو حدود، فالحرية المطلقة فساد مطلق، فلو تصورنا أسرة صغيرة هل من حق كل فرد فيها أن يتصرف فى ماله كيفما شاء لأنه مالك هذا المال، لو حدث ذلك لتفككت الأسرة، ومن حق الأسرة أن ترفع قضية على رب الأسرة للحجر على ماله، ولوضع وصاية عليه، ومن هنا فالمجتمع أولى بذلك الحق، كما لا ننسى أن المال هو مال الله وأن الإنسان مستخلف فيه بشروط مصلحة الجماعة، ولذلك لاحظ الإمام محمد عبده أن مصطلح المال استخدم سبع مرات فى القرآن الكريم بضمير الفرد، فى مقابل سبع وأربعين مرة استخدم المال بضمير الجمع، وذلك قد يكون للإشارة بأن مال كل واحد منكم إنما هو مال الأمة[1] ولذلك كان هناك نهى واضح وصريح فى الأديان السماوية عن الإسراف والاستهلاك الترفى، ومن الآيات الواضحة فى هذا الشأن ما يلى:

قال تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١ ﴾ [سورة: الأعراف – الآية: ٣١] وهذه الآية تنهى بوضوح عن الإسراف وإن الله لا يحب المسرفين، والله يريد الإنسان أن يكون متوازنا معتدلا فيقول المولى الكريم: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾ [سورة: القصص – الآية: ٧٧]

فعلى الإنسان أن يتزين ويستمتع بمتاع الحياة الدنيا بدون إسراف، أو تبذير لأنه قد يكون فى ذلك مهلكته حيث يقول المولى تعالى: ﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ ﴾ [سورة: البقرة – الآية: ١٩٥] ومن هنا على الإنسان أن يكبح جماح شهواته حتى يضمن الخير فى الدنيا والآخرة فيقول المولى الكريم: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ٣٨ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٣٩ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٤١ ﴾ [سورة: النازعات – الآيات: ٣٧ – ٤١]

(١) (محمد عمارة، ٢٠١٣، ١٤).

ولقد فهم عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – هذه الآية وطبقها على حياته، بصرامة شديدة حيث يحدثنا جابر بن عبد الله فيقول «رأى عمر بن الخطاب لحما معلقا فى يدى، فسألنى ما هذا ياجابر؟ قلت: هو لحم اشتهيته فاشتريته فقال أو كلما اشتهيت شيء اشتريته؟ أما تخاف أن يقال لك يوم القيامة أذهبتم طيباتكم فى حياتكم –الدنيا، هذا هو أمير المؤمنين الرجل الذى وضعت تحت عتبة خزائنه أموال كسرى وقيصر، هذا الرجل يخرج إلى الحج وسط الصحراء الملتهبة ويعود فيسأل عبد الله بن عامر رفيقه فى الحج كم أنفقنا فى حجتنا هذه، فيرد خمسة عشر دينارا فقط فيرد عمر بن الخطاب لقد أسرفنا فى المال»[1] وفى عزومة أقامها أبو بكر الصديق – رضى الله عنه – لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – كانت تحتوى على دجاجة وشيء من التمر وشيء من الحليب فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما كل هذا يا أبا بكر ألم تسمع فى القرآن لتسئلن يومئذ عن النعيم؟.

فالرسول – صلى الله عليه وسلم – يرى فى ذلك إسراف، فماذا نفعل الآن فى حياتنا المعاصرة والرسول – صلى الله عليه وسلم – يقول {ما ملأ ابن آدم وعاء شر من بطنه، بحسب ابن أدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لابد فاعلا، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه} رواه الترمذى وهو حديث صحيح – قال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ [سورة: الإسراء – الآيات: ٢٦– ٢٧]،

يلاحظ أن القرآن الكريم يصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين، فكم منا اليوم إخوة للشياطين وكم منا يسرف ويبذر فى المال، وهو يعلم ويعيش فى بلد به عشرات الملايين من الفقراء، وكم ننفق فى الاستهلاك الترفى سواء فى طعام أو ملبس أو جوال أو عطور وغيرها من صور الاستهلاك الترفى، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾ ﴾ [سورة: النساء – الآية: ٥].

ولقد كانت حياة المسيح – عليه السلام – مثال فى الزهد والتقشف وهو الذى قال لا يستطيع الإنسان أن يخدم الله والمال فى الوقت نفسه، وفى سفر أعمال الرسل، «وكان الجمهور الذين آمنوا قلب واحد ونفس واحدة، ولم يكن أحد يقول إن شيئا من

(١) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤م، ص ١٧٥ : ٢٢٥).

أمواله له بل كان عندهم كل شيء مشتركا، لم يكن فيهم أحد محتاجا لأن كل الذين كانوا أصحاب حقول أو بيوت كانوا يبيعونها ويأتون بأثمان المبيعات ويضعونها عند أرجل الرسل. فكان يوزع على كل واحد»[1].

فثورة السيد المسيح لم تكن ثورة دينية فقط فهى أيضا ضد التكالب المادى والاقتصادى والربا الذى انتشر قبل قدومه[2]، والمؤسف أن الشرق هو مهبط الأديان السماوية هو الذى يعانى اليوم أكثر من غيره من بقاع العالم من الإسراف والتبذير، فى الطعام والملبس والاتصالات وغيرها من كافة أشكال الاستهلاك الترفى، وما أحوج هذا الشرق إلى أن تغمر العدالة الاجتماعية ربوعه، والعودة إلى روح الأديان السماوية فى السلوك، وعلى القادة أن يكونوا قدوة لشعوبهم، وفى هذ المجال يذهب الإسلام إلى إيضاح أسباب النهى عن الإسراف والتبذير وربط ذلك بالفساد والفتن ويتضح ذلك من خلال الآتى:

إن المترفين أعداء كل إصلاح وخصوم الحق فى كل زمان ومكان:

لأن المترفين يتكالبون على إشباع رغباتهم وشهواتهم بأى ثمن، وعادة ما يكون ذلك على حساب الغير والفقراء فيقول المولى الكريم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٣٤﴾ وَقَالُواْ نَحۡنُ أَكۡثَرُ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [سورة: سبأ-الآيات: ٣٤ – ٣٥] وهذه الآية تعمم أن المترفين يرفضون الخير والإصلاح، فهم كافرون بالحق والخير، ولذلك فصل القرآن فى كثير من السور مواقف الطبقات المترفة تجاه كل كتاب، وكل نبى مرسل فكان موقفهم هو التكذيب حيث يقول المولى: ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنۡ أَطَعۡتُم بَشَرٗا مِّثۡلَكُمۡ إِنَّكُمۡ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [سورة: المؤمنون – الآيات: ٣٣ –٣٤].

ويقول المولى الكريم فى سورة هود: ﴿ فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۚ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَ ﴿١١٦﴾ ﴾ [سورة: هود – الآية: ١١٦].

(١) (سفر أعمال الرسل، س٤، ع٣٢).

(٢) (محمد الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص ١٦: ١٧).

إن المترفين مصدر فساد وضلال:

يقول الله تعالى فى كتابه الكريم: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ [سورة: الإسراء – الآية: ١٦] وذلك لأن طبيعة الشهوات إذا لم تجد حدودا تقف عندها طغت بأصحابها وأفسدت ما حولها لأن عدوى الفساد الأخلاقى والاجتماعى والسياسى نهبط من أعلى إلى أسفل لذلك صدق من قال «ما رأيت إسرافا إلا وجانبه حق مضيع» ولقد أدرك المستعمرون هذه الحقيقة فركزوا على ابقاء نظام الطبقات والفوارق الكبيرة حتى يتفرغ المترفين إلى شهواتهم على حساب الشعب المحروم[1].

إن المترفين مصدر للفتنة وتقسيم المجتمع:

فالثراء الفاحش لدى قلة مترفة وانتشار الفقر والحرمان لدى قطاع عريض من المجتمع مصدر الأحقاد بين الطبقات، مما يؤدى لتقسيم المجتمع بل وهلاك المجتمع ذاته فيقول المولى الكريم: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [سورة: القصص – الآية: ٥٨].

والترف فساد فى الدنيا وعذاب فى الآخرة، وفى ذلك يقول المولى عز وجل: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴿٤٥﴾ وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤٦﴾ وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [سورة: الواقعة – الآيات: ٤١ – ٤٨].

ولكن العذاب والهلاك لا يقتصر على المترفين فقط بل إنه يمتد إلى الجماعة والمجتمع الذى سمح بوجود المترفين حيث يقول المولى الكريم: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ [سورة: الإسراء – الآية: ١٦]، فالمجتمع هنا هو المسئول عن انتشار هذا المنكر وترك المترفين يفسدون[2] ولذلك يؤكد الشيخ الغزالى أنه إذا كان يحق للأسرة الحجر على رب الأسرة إذا كان سفيها فالمجتمع أولى بذلك، لأن الملكية الخاصة مكفولة بضوابط وصالح المجتمع، ومن هنا يجوز الحد من الملكية الخاصة لصالح الأغلبية لأن القاعدة تقول يجوز هلك ثلث من أجل إصلاح الثلثين ولذلك فحساب

(١) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ٥).
(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ١١٢).

الناس على تصرفاتهم فى المال ليس مقصورا على الآخرة بل وقبلها فى الدنيا[1] ولذلك يقول أمـير المؤمنين على بـن أبى طالب «إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما منع به غنى وإن الله سـائلهم عن ذلك، فإن الغنى فى الغربة وطن وإن الفقر فى الوطن غربة، وإن المقل غريب فى بلدته».

وقـال الفاروق عمر «والذى نفسـى بيده ما من أحـد إلا وله فى هذا المال حق، وما أحد أحق به من أحد، وما أنا فيه إلا كأحدهم فالرجل وبلاؤه، والرجل وقدمه. والرجل وغناه، والرجل وحاجته، فالاستخلاف للكافة وليس لفرد ولا طبقة ولو استقبلت من أمرى ما ابتدرت لأخذت فضول زيادات أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء وجعلتهم رجلا واحد»[2]

وكمثـال يضربه أمير المؤمنين – عمر بن الخطاب – عن تقشـف الحاكم وحرصه على مال الأمة نتذكر معا هذه الواقعة – وبعدها نتذكر حكام الشـرق الذين يضيعون الملايين فى الحراسـة والطعام والشـراب والتنقل وخلافه – رحم الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ورضى الله عنه، وتبدأ الواقعة فى أحد أيام الحر الشـديد والرياح والأتربة العاصفة، كان عثمـان بن عفـان رضى الله عنه يطل من نافذة داره، فأبصـر على البعد رجلا يجرى فى قيظ النهار، وهجير الصحراء فظنه غريبا نزل به كرب عظيم، ولبث مطلا من نافذته حتى يعود ذلك الرجل فيدعوه إلى ظل داره، ويغيثه من لهفته، وكم كانت دهشته وعجبه حينما اقـترب الرجـل فإذا هو أمير المؤمنين – عمر بن الخطاب – ممسـكا بخطام بعير يتهادى وراءه، وسـأله عثمان: من أين يا أمير المؤمنين؟ وأجابه عمر من حيث ترى بعير من إبل الصدقة ند هاربا فأسرعت وراءه. ورجعت به، وسأله عثمان: ألم يكن هناك من يقوم بهذا العمل سـواك؟ وأجاب عمر. ومن يقوم مقامى فى الحسـاب يوم القيامة، ودعاه عثمان إلى الراحة حتى تنكسـر حدة الهجير فقال عمر ودموعه تسـيل «عد إلى ظلك ياعثمان» ومضى لسـبيله فنظر إليه عثمان بتأمل حتى غاب عن عينيه وقال «لقد أتعبت الذين سـيجيئون بعدك يا عمر»[3].

ثانيا: البعد الاقتصادى:

أدت سياسـات العولمة إلى تركيز الثروة فى أيدى نسـبة محدودة من المواطنين، وزيادة المعانـاة للقطاع الأكبر من المواطنين مما أدى إلى اتسـاع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفى

(١) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ١٤٩).
(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص١٧٢).
(٣) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤م، ص ص ٣٤٥ – ٣٤٦).

الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ذهب ٩٠٪ من زيادة الدخل القومى إلى الأغنياء وهم يمثلون ١٪ فقط من السكان وعلى سبيل المثال كان الدخل الأقصى لمدير كبرى الشركات الأمريكية نحو أربعون ضعف العامل فى مثل هذه الشركة وذلك عام ١٩٨٠م ثم ارتفعت هذه النسبة من أربعون ضعف إلى ٨٥ ضعف عام ١٩٩٠م وفى نهاية التسعينيات ارتفعت هذه النسبة أكبر من ذلك، وهذا ما يتكرر فى معظم دول العالم[١]، ومثلا هناك ٩٦ مليارديرا فى روسيا يملكون نحو ١٩٪ من إجمالى الناتج المحلى فى روسيا، وفى أمريكا ٤٢ مليارديرا تبلغ ثروتهم نحو ١٠,٥٪ من إجمالى الدخل القوى[٢]، وهناك ١٠٪ من الألمان يملكون أكثر من ٦٦٪ من ثروة الألمان، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ١٪ من السكان يملكون نحو ٤٠٪ من ثروة أمريكا[٣]، ونحو ٢٠٪ من السكان فى أمريكا وشيلى وبوليفيا وجنوب إفريقيا يملكون ٨٥٪ من الثروة[٤] هذا هو حال البلاد المتقدمة والتى ترعى بدرجة أو بأخرى العدالة وهناك وعى كبير لدى المواطنين بحقوقهم ونظم عريقة فى الديمقراطية... فما هو الحال فى البلاد النامية والمتخلفة، الحقائق مظلمة وقاتمة وصادمة وواقع نعيشه ولا يحتاج إلى تفاصيل، ولكل ما سبق هناك أساليب أو أدوات جلية واضحة تساهم فى تحقيق العدالة خاصة فى البعد الاقتصادى ومن هذه الأدوات ما يلى:

١- وضع حد أدنى للدخل ((حد الكرامة الإنسانية)):

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾ [سورة: الإسراء – الآية: ٧٠].

الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان، كرم كل إنسان خلق على هذه الأرض، وفضل هذا الإنسان على كثير من خلقه، والأهم أن المولى الكريم رزق هذا الإنسان من الطيبات، ويلاحظ أن حديث المولى الكريم لكل إنسان وعلى سبيل المساواة بدون تميز، وإذا الله جل شأنه كرم كل إنسان ورزقه من الطيبات فمن أين يأتى الفقر، ومن الذى يهين أخاه الإنسان، ومن الذى يأخذ رزق أخيه، للأسف هم بعض الأغنياء، ومن هنا فلا يجوز إنسانيا أن يهان إنسان، أو يحرم من رزقه، ومن هنا كان مبدأ وضع حد أدنى للدخل، ويسمى حد

(١) (بريان بارى، ٢٠١١م، ص١١٢).
(٢) (تقرير الأمم المتحدة، ٢٠١٢م، ص٢١).
(٣) (أحمد النجار، ٢٠١١م، ص٦٠).
(٤) (مارك بوكانان، ٢٠١٠م، ٢٥٩).

الكرامة الإنسـانية أو حد الكفاف بمعنى الدخل الذى يفى بالاحتياجات الأساسـية للفرد الأقل علما ومهارة، يجب أن نهيئ له دخلا يكفيه ويحفظ كرامته من السؤال، أو التسول، أو طلب رشوة، أو غيره من سلوك سلبى، وهو معمول به فى معظم دول العالم، وإذا أخذنا دول صغيرة وغير غنية مثل الأردن وسوريا وموزمبيق نجد الحد الأدنى ٣٠٠ دولار شهريا، وكان هناك حكم شهير للمحكمة فى مصر عام ٢٠١٠م بأن الحد الأدنى وقتها ١٢٠٠ جنيه مصرى بأسعار عام ٢٠١٠م.

والحقيقـة أن الموارد الطبيعية الموجودة فى الكون تكفى احتياجات كل البشـر ولكنها لا تكفى أطماع كل البشر، ومن هنا فالدولة مسئولة عن تطبيق الحد الأدنى لكل مواطن سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص[١].

بينما يؤكد سيد قطب أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده إنما يدعو للمتاع بالحياة والمتاع فوق الكفاف ليتمتع بالحياة بدون إسـراف ليتحرر هذا الإنسـان من الحاجة لينطلق لبناء المجتمع ويخرج مهاراته وكفاءاته[٢].

ويذهـب زهـير الأعرجى، إلى أكثر من ذلك وهى مسـئولية الدولة عن توفير الحج وهو أساسا فرض لمن يستطيع[٣].

وفى هذا الشأن يقول عمر بن الخطاب – أمير المؤمنين – رضى الله عنه –إذا أعطيت فأغنى[٤] ، ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {ارحموا من فى الأرض. يرحمكم من فى السـماء} «أبو داود والترمذى» لأنه إذا بات فرد واحد جائعا فالأمة كلها مسئولة عنه وفى الحديث الشريف {أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى}[٥] وللرسول – صلى الله عليه وسلم – حديث آخر {ليس منا من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم}[٦].

والهدف من تطبيق الحد الأدنى أن يستقيم الإنسان ويؤدى عمله بكفاءة ولا يلجأ لطلب رشـوة أو خلافه، وهذا الحد الأدنى يطبق أيضا على المرضى والعجزة والأرامل وأى إنسان غير قادر على الكسب ويجب أن يتم رفعه بمقدار التضخم وانخفاض قيمة العملة، والهدف

(١) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ١٨٣).
(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ١٠٩).
(٣) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ١٣٢).
(٤) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص١٠).
(٥) (المسند الإمام أحمد بن حنبل – نشر فى أحمد شاكر، حديث رقم ٤٨٨٠).
(٦) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٣٧).

النهائى من ذلك كله هو تكريم الإنسان الذى كرمه الله سبحانه وتعالى ليستطيع بعد ذلك أن يساهم بقوة وفاعلية فى خدمة وتنمية الأمة... فكم من الفقراء خرج منهم علماء وخبراء أفادوا الوطن والدولة، بعدما توافرت لهم فرصة حقيقية لإخراج مواهبهم وقدراتهم.

٢- وضع حد أقصى للدخل:

الحد الأقصى للدخل يطبق فقط على الجهات الحكومية، وليس القطاع الخاص ولكن الحد الأدنى يطبق على جميع الأعمال الحكومية والخاصة، والحد الأقصى يرتبط عادة بالحد الأدنى حيث يتراوح ما بين عشرة أضعاف إلى عشرين ضعف فى معظم دول العالم، ونادرا ما يصل إلى ثلاثين ضعفا وكان فى مصر ٢٠ ضعفا حتى السبعينيات ثم تم إلغاء الحد الأقصى، ونجد مثلا أن راتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠٠ ألف دولار سنويا أى أقل من ٣٤ ألف دولار شهريا، وهى دولة الرفاهية حيث انخفاض الأسعار وتوافر الخدمات بشكل متميز، وفى روسيا راتب رئيس الوزراء ١٤٠ ألف دولار سنويا أى أقل من ١٢ ألف دولار شهريا[1].

ويلاحظ أن هذا هو الحد الأقصى للدخل بكافة صوره، وليس هناك أية إضافات فى شكل بدلات أو غيرها كما أنه ليس هناك أية استثناءات، وتطبيقه على كل قطاعات الدولة وليس على بعض القطاعات.

٣- القروض والضرائب التصاعدية:

بداية القروض وسيلة أو أداة اقتصادية قد يحسن استخدامها وتكون عامل رفع وقوة للتنمية، وقد يساء استخدامها وتصبح عامل حاسم فى التبعية والتخلف، والعدالة البيئية تقتضى أن تكون القروض لمشروعات إنتاجية تستفيد منها الأجيال القادمة لأنها هى التى سوف تقوم بتسديد أصل هذه القروض بالإضافة إلى فوائدها.

وهنا تكون القروض أداة إيجابية تدعم التنمية، والعكس صحيح بمعنى لا يجوز أخلاقيا ولا اقتصاديا أن نقترض لنشترى طعاما أو شرابا أو لسد عجز الميزانية، لأن معنى هذا أننا نأكل أو نحل مشاكلنا على حساب أولادنا المطالبين بتسديد هذه القروض، وإذا كانت مبادئ الأخلاق والاقتصاد والعدالة ترفض القروض لسد عجز الميزانية، أو الحاجة لاستيراد غذاء أو أمن وخلافه، فمن أين تأتى الدولة بهذا المال، الإجابة يؤكد عليها كثير من علماء

(١) (خليفة أدهم، ٢٠١٢م، ص١٨).

الدين، بأنها تأتى من أغنياء الدولة، لأن كل مجتمع مسئول عن نفسه ولا يجب أن يرحل مشـاكله لأبنائه وأحفاده أو يهرب من مسـئوليته، وأغنياء أى مجتمع هم عادة المستفيدين وعليهم أن يتحملوا نصيبهم فى الغرم والمكسب وليس فى حالة المكسب فقط.

ويقـول أمـير المؤمنين – على بن أبى طالب – رضى الله عنه – {إن الله قد فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء فما جاع فقير إلا بما منع به غنى}[1] – ويقول الشـيخ الغزالى إن الدولة مسـئولة عن كل فرد وإشباع احتياجاته الأساسية، واحتياجات الأمن ولا يجوز للدولة أن تتراجع عن تحقيق ذلك طالما بقى لكل فرد من أفراد الشعب قوته الضرورى[2].

ويؤكد سيد قطب على أن من حق الحاكم أن يفرض أى ضرائب أخرى إضافية إلى الزكاة مثل مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب المقدرة، ففى عام المجاعة أوقف عمر بن الخطاب رضى الله عنه، جمع الزكاة وعندما عاد الرخاء تقاضى من القادرين حصتين وأعفى غيرهم[3] بل يضيف سيد قطب أن للحاكم أن يأخذ ما يشاء من أصل رأس المال وليس الأرباح فقط لمصلحة الوطن.

كما طالب الشيخ الغزالى بفرض ضريبة تصاعدية على التركات[4]. وهذه الأراء تعتمد على أن المال هو مال الله والإنسان مستخلف فيه فى حدود صالح المجتمع وهو ما تم إثباته من قبل.

والضرائـب التصاعدية موجودة فى معظم دول العالم سـواء الاشـتراكية أو الرأسمالية، حيـث تصل إلى ٦٠٪ فى كندا و٧٥٪ فى فرنسـا وفـى دول رأسمالية أخرى والغريب أنها كانـت فـى مصر نحو ٤٥٪ عام ٢٠٠٤، والضرائب التصاعدية فضلا عن أنها تحقق العدالة فإنها تمنع الاحتكار بشكل تلقائى، لأنه مع ارتفاع الضرائب ليس من المصلحة التوسع فى هذا المجال، والأفضل البدء فى نشاط أخر لا تقتطع منه الضرائب معظم ربحه، والادعاء بأن الضرائب التصاعدية تحد من الاسـتثمار قول غير مقنع لأنه مطبق فى أكبر الدول المسـتثمرة بداية من أمريكا والصين إلى ماليزيا والبرازيل، وماذا يضير المستثمر إذا تعاظمت أرباحه أن يدفع جزء منها حسب مكسبه وهى بالطبع لن تطبق فى حالة الخسارة أو محدودية الربح.

وإذا رجعنا لقضية القروض فتشـير الدراسات إلى أن رؤوس الأموال الخارجة من الدولة النامية بوجه عام أكثر من المبالغ التى دخلتها بالمساعدات المزعومة بسبب الفوائد المتراكمة وأن القروض عادة ما تنتهى إلى تبعية اقتصادية وسياسية[5].

(١) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤م، ص١٠٧).
(٢) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ص١٨٣).
(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص١٧٩ – ١٨٠).
(٤) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ص١٨٢).
(٥) (نبيل صبحى، ١٩٨٤م، ٤٦).

وتاريخ مصر مع القروض يشمل الجانبين الإيجابى والسلبى، حيث تناسبت قوة الدولة المصرية عكسيا مع حجم ديونها، حيث كان مشروع السد العالى نموذجا للاقتراض الإيجابى، حيث اقترضت مصر ثمن المشروع الذى تجاوزت أرباحه عشرات الأضعاف من تكلفته، وتم تسديد هذه الديون من جزء من أرباح المشروع، وبوجه عام فإن فترة الخمسينيات والستينيات كانت فترة بناء آلاف المصانع والشركات: وشهدت ومولت حروب (٥٦، ٦٧، وحرب الاستنزاف، وحرب ٧٣) والتى اعتمدت على أسلحة تم استيرادها قبل المعركة – كانت مجمل ديون هذه المرحلة ١,٧ مليار دولار، وكانت هناك نهضة صناعية وزراعية أضعاف مضاعفة لقيمة هذه القروض، ثم ارتفعت هذه الديون إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٨٠ بدون إنتاج كنموذج سلبى للقروض والتى ظلت تتصاعد إلى ٣٤,٤ مليار دولار بالإضافة إلى ١٠٤٥ مليار جنيه مصرى فى يونيو ٢٠١٢، بما يعنى أن نصيب كل مصرى من الديون نحو ١٤ ألف جنيه مصرى، وتزايدت هذه القروض والديون بعد ثورة ٢٥ يناير[١].

ثم ارتفعت القروض الخارجية فى فترة الرئيس مرسى إلى ٤٥ مليار دولار بالإضافة إلى ٢٤٣ مليار جنيه زيادة فى القروض المحلية فى أقل من عام من رئاسة الدكتور مرسى[٢].

٤- ضرائب على الأرباح التجارية والاستهلاك الترفى والتركات:

إن الأرباح الناتجة عن التعامل فى البورصة تصل إلى مليارات فى بعض الأحيان، ودون جهد إنتاجى لذلك يفرض عليها ضرائب فى معظم دول العالم، على الأقل للحد من المضاربات ولضمان جدية التعامل فى البورصة، وتكون الضريبة تصاعدية مع الأرباح وبالطبع لا تطبق على الخسائر.

وكذلك تفرض ضرائب لحماية الإنتاج المحلى، وهنا يعتبر المنتج الأجنبى ترفا خاصة فى منتجات الطعام والشراب وخلافه، مثل السجائر أو الحلوى الأجنبية وغيرها من صور الإنتاج الترفى مثل السيارات الفارهة والأجهزة غالية الثمن، ويضيف الشيخ الغزالى ضريبة على التركات الكبيرة، والتى تتعدى مبلغ معين، كما يطالب الشيخ بفرض ضرائب على رؤوس الأموال الكبرى مع تحديد حد أقصى لتملك الأراضى الزراعية للمصريين لتكوين طبقة من صغار الملاك[٣].

(١) (يحيى محمود، ٢٠١٢م، ٥).
(٢) (أحمد النجار، ١٨ يونيو ٢٠١٣م، ص١٠).
(٣) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ص١٨٢).

٥- التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هى الضمانة الحقيقية لتفعيل وتحقيق العدالة البيئية، ورغم أن التنمية المستدامة موضوع مستقل وكبير ويحتاج إلى مؤلف منفصل وهناك للباحث مرجع فى ذلك يمكن الرجوع إليه، إلا أننا سنحاول إيجاز فكرة التنمية المستدامة وعلاقتها بالعدالة البيئية فيما يلى:

مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها:

عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال النبى صلى الله عليه وسلم: {أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل}(١).

ويرى المؤلف أن هذا الحديث يعكس فكر وفلسفة التنمية المستدامة – وهى ببساطة تعنى خير التنمية أدومها وإن قلت على هذا القياس، والتنمية المستدامة هى فكر وفلسفة حياة جديدة للبشرية كافة(٢).

وتهدف إلى التوازن بين احتياجات الإنسان وإمكانيات البيئة الطبيعية والموارد المتاحة(٣).

والتنمية المستدامة ببساطة هى التى تشبع الاحتياجات الضرورية للأجيال الحالية دون الإخلال بالاحتياجات الضرورية للأجيال القادمة(٤)، ولذلك فهى تسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية للفقراء والحد من إسراف الأغنياء والحفاظ على الموارد الطبيعية حماية لحقوق الأجيال الحالية والقادمة(٥).

وبالتالى فإن التنمية المستدامة ضمانة حقيقية لتحقيق العدالة البيئية وأن المفهوم التقليدى للتنمية والذى يعتمد على تعظيم الربح المادى هو الذى يخل ليس بالعدالة الاجتماعية فقط بل بالعدالة البيئية بمفهومها الشامل، ولذلك فليس هناك عدالة بيئية بدون تنمية مستدامة حقيقية، وفى ختام هذه الجزئية نتذكر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم {إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له}(٦)، وهذه العوامل الثلاثة تعكس فكرة التنمية المستدامة لأن الصدقة الجارية والعمل النافع

(١) (رواه مسلم والبخارى، ٦٤٦٤).
(٢) (Freeman, 2011, 7).
(٣) (Thomas, 2010, 2).
(٤) (GRecho, 2008).
(٥) (Palme, 2007).
(٦) (رواه مسلم، رقم ١٦٣٠).

والولد الصالح تعنى الاستدامة والتواصل – صدق رسول الله عليه الصلاة والسلام كما أن نظام الوقف تأكيد آخر على فكرة الاستدامة..

٦ - انخفاض قيمة العملة والتضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء:

إن انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة معينة مثل ٢٠٪ يعنى ببساطة التضخم وارتفاع الأسعار بنسبة ٢٠٪ لكل شىء، فمثلا السيارة التى كان ثمنها ١٠٠ ألف جنيه عند انخفاض قيمة العملة يصبح ثمنها ١٢٠ ألف جنيه، وهكذا قيمة أو ثمن المسكن أو الأراضى أو أى شىء، وهذا يؤدى لزيادة قيمة كل شىء ٢٠٪ ويستفيد من ذلك الأغنياء فكل من يملك سيارة، أو مسكن، أو أراضى، أو مصنع يزيد ثمنها ٢٠٪، ولكن الفقير الذى لا يملك سيارة أو مسكن ويحتاج إلى ذلك سوف يدفع ١٢٠ ألف للسيارة أو ٢٠٪ زيادة لكى يمتلك أى شىء، وبالتالى فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية يعنى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء.

ولذلك فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء والملاك وبالذات الفئات الرأسمالية على حساب أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من أصحاب الأجور والمعاشات، حيث تنخفض دخولهم الحقيقية التى نعنى بها القوة الشرائية للنقود[١] بل إن جميع المدخرات بالعملة الوطنية تقل قيمتها بنسبة قيمة انخفاض العملة والتضخم، وجدير بالذكر أن الجنيه المصرى انخفض أمام الدولار من ٥٨٠ قرش إلى ٧٠٠ قرش فى عام واحد فقط من يونيو ٢٠١٢م إلى يوليو ٢٠١٣م أثناء حكم الدكتور مرسى.

ثالثا: البعد الطبيعى:

١ – العدالة البيئية كل مترابط ببعضه البعض، والبعد الطبيعى امتداد للبعد الاجتماعى والاقتصادى، فمثلا لن يكون بالإمكان نجاح التنمية المتواصلة دون الاقتسام العادل لتكاليف ومكاسب حماية البيئة داخل البلدان وفيما بينها[٢] وهذا يعنى فى البعد الطبيعى أن يكون هناك عدالة بين الأجيال ليورث الآباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقية خالية من التلوث، والهواء نظيف، وحقول البترول أو الغاز غير ناضبة[٣] فالاستمرار والتواصل يجب أن يمتد لجميع الموارد الطبيعية، من خلال المحافظة عليها

(١) (أحمد النجار، ٢٠١٠م، ص٦١).
(٢) (لارى كوهنى، ١٩٩٠م، ١٧).
(٣) (القصاص، ١٩٩٠م، ٢٣).

من التلوث والاستنزاف، لكى تستمر فى العطاء وبكفاءة لأبنائنا وأحفادنا ولن يتحقق ذلك إلا من خلال العدالة والمساواة بين المواطنين والأجيال، مع العدالة بين الأقاليم داخل الوطن الواحد، وهذا يستلزم إعادة توزيع الموارد، لأن تركيزها فى يد أقلية وحرمان الأغلبية سيؤدى حتما إلى تدمير واستنزاف وسرعة تلوث البيئة من كلا الجانبين، فالغنى يستنزف ويلوث أضعاف الفقير، والفقير مضطر أيضا لتلويث البيئة فضلا عن أخطار الحقد والشعور بالظلم[1] فالرفاهية المغالى فيها فى المجتمعات الغنية قمة عالية تدفع من فوقها البيئة، لتسقط وسط حطام مواردها الناضبة المستنزفة، والفقر المدقع هاوية تدفن فيها البيئة إلى جوار مواردها المستنزفة[2] ومن هنا أهمية العدالة فى التعامل مع الموارد الطبيعية، لأن موارد الكرة الأرضية كافية لإشباع الحاجات الأساسية لكل الكائنات الحية إذا أديرت بكفاءة وعدالة، فمثلا كمية الغذاء الذى ينتجه العالم يكفى كل سكانه وأكثر، كما أن الدراسات العالمية تؤكد أن الطاقة الشمسية المتواجدة تبلغ أكثر من ٨ آلاف مرة الطاقة المتولدة عن الوقود الأحفورى الآن، ولكن المشكلة يلخصها غاندى فى قوله {إن الأرض تكفى احتياجاتها كل فرد ولكنها لا تكفى أطماع كل فرد}[3].

ومن هنا أهمية توفير العدالة فى توزيع الموارد الطبيعية، لأنه لا يمكن لأى نظام غير منصف أن يستمر ناجحا لفترات طويلة، لأنه عندما يكون التوزيع يتسم بالظلم فسيؤدى هذا لزيادة الأحقاد والاختلاف والصراع والتراجع، والعدالة لا تعنى المساواة المطلقة، ولكنها تعنى توفير الضروريات لكل إنسان مع إتاحة الفرصة لتحسين الحياة بدون استغلال أو أطماع، وبما لا يضر فلا ضرر أو ضرار، وهذا يتطلب تعاون دولى وشروط تجارية أكثر عدلا وتسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة للدول النامية بسعر التكلفة، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية والطاقة المستخرجة من المياه والرياح والزراعة الطبيعية والتشجير وخلافه للحفاظ على الموارد الطبيعية موصولة للأجيال القادمة[4].

وإذا عدنا مرة أخرى لداخل الوطن نجد أن لكل دولة مواردها الطبيعية التى أنعم الله بها عليها، وهذه الموارد ليست ملك أو إنتاج بعض الأفراد العاملين، بل هى ملك جميع المواطنين كل حسب حاجته كما قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضى الله عنه.

(١) (جلبرتو، ١٩٨٩م، ٢١١).
(٢) (Hagen, 1982, 112).
(٣) (دونيلا، ١٩٩٠م، ٤٧).
(٤) (Farvar, 1992, 24).

٢ – والمـوارد الطبيعية بعضها متجددة مثل الشـمس والميـاه وغيرهما، وبعض الموارد غير متجددة مثل الأراضى والبترول والغاز ومن هنا أهمية التروى والتأنى عند التعامل مع مثـل هذه الموارد، لأنهـا مورد ناضب، ويجب المحافظة عليه، ومراعاة حق الأجيال القادمة فيه، فهذه هى العدالة البيئية بين الأجيال، ومن هنا فأى مورد طبيعى يكون التصرف فيه وفقا لمبادئ العدالة سـواء بين جميع المواطنين، أو بين الأجيال وبعضها البعض، ولنأخذ مثال قضية بيع أراضى الدولة فى مصر فى السنوات الأخيرة، وبيعها أحيانا بالمزاد وأحيانا فى الخفاء بالأمر المباشر بسعر منخفض لبعض المعارف، والبيع متـاح ومباح للأجانب أيضـا بحكم القانون الذى صدر عام ١٩٩٦م، وهذه السياسـة ببساطة تخل بكل مبادئ العدالة البيئية من عدة جوانب أهمها ما يلى:

(أ) إن هذا القرار يبيح لأى أجنبى الشـراء والتملك فى مصر، فى حين ليس من حق المصرى الشراء فى أى بلد مجاور مما يخل بالعدالة.

(ب) إن الإجيال القادمة لن تجد أراضى متميزة حول النيل، أو حتى العاصمة وعليهم أن يعيشـوا فى الصحراء، والأحفاد ربما لا يجدوا حتى هذه الصحراء، لأن متوسط الدخل فـى مصـر أقل بكثير من الدول المحيطة هذا مع تميز موقع وموضع مصر حيث يجرى بها نهر النيل، ومصر بمثابة واحة فى وسط دول معظمها صحراء.

(ج) إن الإنسـان محدود الدخل بل متوسـط الدخل لن يجد سـكنا يمتلكه، أو حتى مدفن – وهذه أولى حقوق الإنسان أن يمتلك مسكن ومدفن مهما كان دخل هذا الإنسان.

ولكل ما سـبق، هنـاك فتوى واضحة وصريحة للشـيخ محمد الغـزالى نصها كالتالى: «تحريـم تملـك الأراضى المصرية على الأجنبى تحريما مؤبدا»[١]، ويلاحظ هنا أن الشـيوخ عادة لا تستخدم لفظ التحريم إلا عند علم اليقين، وأن الشيخ الغزالى كرر التحريم مرتين فى جملـة واحدة، وأضـاف أن هذا التحريم مؤبدا لا يتغير بتغير الظروف والأزمنة كما يلاحظ أن الطبعـة الأولى لهـذا الكتاب كانت فى نهاية الأربعينيات، وبعد نحو ٦٠ عاماً تمسـك الشيخ برأيه وأصدر طبعة جديدة بمقدمة جديدة بنفس الآراء.

ويؤكد رئيس المركز الوطنى لتخطيط أراضى الدولة فى مصر السـيد عمر الشـوادفى أن عملية بيع الأراضى المصرية للأجانب يكرر تجربة فلسطين، ويجب منع البيع للأجانب، لأن كل دول العالم تمنع ذلك، ويكون هناك حق انتفاع لسنوات محددة[٢].

(١) (الغزالى، ٢٠٠٥م، ٨٢).

(٢) (عمر الشوادفى، ٢٠١٢م، ٣).

والمطلــوب بعد ذلك لتحقيــق العدالة داخل الوطن تحديد حد أقصى للمســاحات لكل شــخص، ســواء داخل المدن أو حتى فى الصحراء – فيمكن مثلا تحديد ٥٠٠ أو ألف متر لــكل فرد مرة واحدة فى العمر داخل المدن مقابل عشــرة آلاف متر فى المناطق الصحراوية كحد أقصى، وأعتقد أن أى أســرة مكونة من أربعة أفراد لن تحتاج لأكثر من أربعة آلاف مــتر، وهذا الحق يجب أن يرتبط معه توفير حد أدنى أيضا لكل إنســان فى الوطن وليكن ٢٠٠ متر مثلا، ويجب أن يتوافر ذلك بسعر رمزى لكل مواطن ويمكن تحقيق ذلك فى أى مدينة جديدة من خلال إعطاء قطع الأراضى الكبيرة وفى المواقع المتميزة للأغنياء، بضعف تكلفة خدمات البنية الأساســية فى مقابل مبالغ رمزية لمحدودى الدخل، وبذلك يتحمل الأغنياء معظم تكلفة مساكن الفقراء، ويتحقق التكافل الاجتماعى والعدالة البيئية معا.

٣ – يقول الرســول – صلى الله عليه وســلم – {الناس شــركاء فى ثلاث هى الماء والكلاء والنار} بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لعامة الناس[١] ومن المتفق عليه أن رسول الله – صلى الله عليه وســلم – حمى أرضا بالمدينة يقــال لها «النقيع» لترعى فيها خيل المسلمين، وحمى عمر بن الخطاب أيضا أرضا بالريذة وجعلها مرعى لجميع المسلمين، فجاء أهلها يقولون «يا أمير المؤمنين: إنها بلادنا قاتلنا عليها فى الجاهلية، وأســلمنا عليها فى الإسلام علام تحميها؟ فأطرق عمر ثم قال: المال مال الله، والعباد عباد الله، والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض شبرا فى شبر، والحمى هو اقتطاع جزء من الأرض لتكون مرعى عاما لا يملكه أحد بل ينتفع به كل أفراد الشعب.

وهــذا صريح فى تملك الدولة لبعض الأراضى لضــرورة المجتمع والدولة[٢] وإذا اقتضت مصلحة المجتمع إنتزاع ملكية الأرض من أصحابها مقابل تعويض مناســب وقد قاســم عمر ابــن الخطاب ولاته نصف أموالهم، وهم من كبــار الصحابة كأبى هريرة وعمرو بن العاص وابن عباس وسعد بن أبى وقاص وهذا انتزاع للمال حين تقتضى المصلحة[٣].

٤ – عمــر بــن الخطاب والعدالة بين الأجيال فى الموارد الطبيعيــة، عندما فتح أبو عبيدة الشام كتب إلى عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يقول: إن المسلمين سألوه أن يقسم بينهم المدن والأراضى وما فيها من زرع أو شجر، وأنه أبى ذلك عليهم حتى يبعث إليه عمر

(١) (محمود الشرقاوى، ١٩٤٦م، ص٨٨).
(٢) (محمود الشرقاوى، ١٩٨٦م، ص٨٩).
(٣) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص ص٩٠– ٩١).

برأيــه وأيضا طلب الجند الذين قدموا من جيش العراق من عمر الأرض التى افتتحت كغنيمة كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر، فجمع عمر – رضى الله عنه – الناس لينظروا فى الأمر، فرأى كثير أن يقسم لهم ما فتحوا وقال عمر قولته الشهيرة «لو قسـمته لم يبقى لمن بعدكم شـيء، فكيف بمن يأتى بعدنا من المسـلمين فيجدون الأرض قد قسمت وورثت عن الأباء وحيزت؟ ما هذا برأى؟ فأكثروا عليه وقالوا كيف تقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا؟ ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا؟ أى لم يحاربوا أو يتعرضوا للخطر وكان من المؤيدين لهذا الرأى صحابة أجلاء منهم عبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وبلال بن رباح وكانوا يعتمدون علـى قول الله تعـالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾ ﴾ [سـورة: الأنفال – الآية: ٤١] وأيد عمر على وطلحة ومعاذ ولما حدث الاختلاف احتكموا إلى عشرة من الأنصار، وتحدث عمر إليهم وقال «إنى لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا فـى أمانتى فيما حملت مـن أموركم، فإنى واحد كأحدكـم، وأنتم اليوم تقرون بالحـق، وعرض القضية وأنـه يرى أن توقف الأرض بما لها ويوضع عليها فيها الخراج – فتكون نافعة للأجيال القادمة، كما أن هذه المدن لابد تحتاج لجيوش وتسليح فمن أين نأتى بذلك إذا قسمت الأراضى وأنه يعتمد فى حجته هذه على قـول الله تعـالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ [سـورة: الحشـر – الآيـة: ٧] فقـال عمـر هذه عامة فى القرى كلها – ثم قـول الله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [سـورة: الحشـر – الآية: ٨] فأوضح أنها للمهاجرين ثم الآية التى بعدها قـال تعـالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ

وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [سورة: الحشر – الآية: ٩] وهذه للأنصار ثم ختم بالآية قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة: الحشر – الآية: ١٠] وهذه لعامة الناس من بعدهم، ولذلك اقتنع الجميع وكان جوابهم جميعا – نعم ما قلت وما رأيت ولذلك اعتبر عمر أراضى العراق والشام والجزيرة ومصر وقفها للدولة وفلاحوها أجراء عليها، يأخذون من غلتها ما يحتاجون إليه وما بقى فهو للدولة واستمر الحال هكذا إلى عهد عبد الملك بن مروان ثم أذن لهم عبد الملك والوليد وسليمان فى شراء الأراضى على أن يدفعوا ثمنها إلى بيت المال وأراد عمر بن عبد العزيز أن يرد الأمر إلى نصابه أيام عمر بن الخطاب وينتزع الأرض للدولة مرة أخرى ولكنه قوبل بصعوبات جمة ولكنه قرر منع بيع أراضى الخراج لكى تبقى ملكا عاما للدولة[1].

العدالة البيئية فى تحمل أعباء التلوث وتمتد العدالة البيئية إلى التوزيع العادل أو الاقتسام المتساوى للتلوث ولكافة الأضرار البيئية، وهنا مبدأين مهمين فى هذا المجال وكلاهما ينبع من حقيقة أساسية وهى «إن الظلم البيئى صناعة بشرية يصنعها الأغنياء ثم يعطونها للفقراء للعيش فيها والموت بداخلها»[2] فالظلم حقيقة صناعة بشرية ناتجة عن أطماع البشر ولمواجهة ذلك هناك مبدأين وهما.

المبدأ الأول: الملوث هو الذى يدفع ثمن تلوثه:

إن تطبيق هذا المبدأ يبدأ بدراسات علمية لكافة أنواع ودرجات ومخاطر التلوث، وتحديد وحدة معترف بها للتلوث وفى ضوئها يمكن تحديد كمية التلوث الناتجة عن كل آلة أو مركبة أو مصنع، فمثلا السيارة الصغيرة ينتج عنها ٥٠٠ وحدة تلوث مقابل ١٠٠٠ وحدة للسيارات الكبيرة و٢٠٠٠ وحدة مثلا للسيارات النقل وهكذا يتم تقدير التلوث لكافة الأنشطة الصناعية والخدمية والنقل وخلافه[3] وبعد هذه الخطوة تترجم كمية التلوث الناتج عن أى آله أو مصنع أو خلافه إلى نقود أو ضريبة مالية، فمثلا السيارة الصغيرة التى ينتج

(١) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص ص ٩١– ٩٧).
(٢) (Dorcetam 2000, 533).
(٣) (Perry, 2003).

عنها ٥٠٠ وحدة تلوث تدفع ضريبة سنوية ٥٠٠ جنيه والسيارة التى تنتج ألف وحدة تلوث تدفع ألف جنيه وهكذا للمصنع والماكينات والسخانات وغيرها، وهذا هو القانون – الملوث هو الذى يدفع ثمن تلوثه – وهذا بالتالى يفرض سؤالا لابد من الإجابة عليه وهو ماذا سيترتب على ذلك من آثار؟

أهم هذه الآثار المترتبة على هذا القانون ما يلى:

(أ) توفير حصيلة مالية ضخمة من ضرائب التلوث يستفاد بها فى مشروعات حماية البيئة نتيجة المتاجرة بالتلوث.

(ب) سيقل التلوث بالتدريج نتيجة لارتفاع سعر التلوث، فالسيارة الكبيرة التى عليها ضرائب كبيرة سيقل استخدامها وغيرها من الوسائل الملوثة، مما سيؤدى فى النهاية للحد من التلوث وهذا مكسب ثانى.

(ج) سيؤدى ذلك لتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة مثل الطاقة الشمسية واستخدامها فى تسخين المياه وخلافه، لعدم وجود ضرائب عليها مما سيؤدى تدريجيا لإحلال الطاقة النظيفة محل الطاقة غير النظيفة والإقلال من التلوث وانتشار التكنولوجيا النظيفة.

(د) سيؤدى ذلك فى النهاية لتحقيق العدالة البيئية لأن الملوث الحقيقى هو الذى سيدفع ثمن تلويثه وليس المواطن العادى، فمصانع الأسمنت مثلا ستدفع ضريبة وتركب فلاتر ويقل التلوث والمسئول عن المصنع هو الذى سيتحمل ذلك وليس المواطن العادى الذى كان يسكن بالقرب من المصنع وكان يدفع من صحته ثمن هذا التلوث قبل تطبيق هذا القانون[1] وبذلك تتحقق العدالة فى التقسيم أو التوزيع العادل للتلوث، وبدون تطبيق هذا القانون يستفيد الملوث وهو عادة من الأثرياء مثل أصحاب المصانع أو السيارات الفارهة أو المكيفات الكثيرة، ويتضرر عادة الفقير والمجتمع بوجه عام ومن هنا تأتى أهمية تطبيق قانون الملوث هو الذى يدفع الثمن.

المبدأ الثانى: قانون القيمة المضافة للتلوث:

هذا المبدأ مرتبط بالتقييم البيئى الشامل لكافة المشروعات قبل السماح لها بالعمل لدراسة وتقييم الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بالمشروع، من منظور بيئى شامل لكافة الأبعاد

(١) (Skinner, 2010).

الصحيــة والاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية، ولا يتوقف عند ذلك فقط بل يمتد لدراســة أثر ذلك على المكان والزمان، بمعنى عند إقامة مصنع للأسمنت فى منطقة صحراوية واسعة وقليلة الســكان قد يكون من الســلبيات المتوقعة إصابة عدد محدود من الســكان بحساسية الصدر، ولكن نفس المصنع لو أقيم فى منطقة عشوائية مزدحمة بالسكان وبها مصانع أخرى ملوثة أو أنشــطة أخرى ملوثة فى نفس الزمان أو التوقيت، فهناك قيمة مضافة من تجمع عدة ملوثات سويا فى وقت واحد ومكان واحد مزدحم، مما قد يؤدى لأمراض خطيرة مثل الســرطان وليس مجرد حساســية الصدر وهذه هى القيمة المضافة للتلوث[1] وهذا يعنى أن القيمة السلبية تضاعفت لتصادف وجودها مع ملوثات أخرى فى نفس المكان والزمان، ومن هنــا فمناطق الفقراء والمناطق المزدحمــة لا تحتمل مزيدا من الملوثات ومن العدل العمل على إنصافها والحد من الملوثات بها وليس زيادتها.

العدالة البيئية تشمل كل كائن حى فى هذا الكون يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – {إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فليغرسها}.

هذا الحديث يؤكد حرص الإســلام على نشر الخضرة والتشجير حتى عند قيام الساعة حينمــا يذهل كل إنســان وكل أم حتى عــن رضيعها، هذه الســاعة الرهيبة حينما تزلزل الأرض، وتخرج أحشائها ويتمنى كل إنسان النجاة من هذه الساعة فى وسط كل ذلك على الإنسان الحرص على التشجير، وغرس الفسيلة.

كما نهى الإسلام عن قطع الشجر حتى فى الحروب ومع الأعداء هذا هو حرص الإسلام علــى الطبيعة والشــجر والخضرة، وتمتد هــذه الرحمة إلى الحيوان ويقــول المولى الكريم: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [ســورة: العنكبوت – الآية: ٦٠].

وفى حديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – {بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها وشرب ثم خرج وإذا بكلب يلهث، فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى بلغ منى، فنزل البئر فملأ خفه ماء فسقى الكلب. فشكر الله له – فغفر له – قالوا يا رســول الله وإن لنا فى البهائم لأجر، فقال: نعم فى كل كبد رطبة أجر}[2].

(١) (Perry, 2003, 25).

(٢) (الشيخان، ص٦٧).

وقــال رســول الله – صلى الله عليه وســلم – {دخلت امرأة النار فــى هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض}[1].

ولقد أصدر عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشــدين أمرا بأن أقصى وزن للتحميل على البعير ٦٠٠ رطل فقط رفقا بالحيوان ومن يتجاوز ذلك يعاقب[2].

رابعا: العدالة فى توزيع ونشر وتسعير الخدمات:

١ – إن تركيــز وتعظيــم الخدمات فى العواصم أو المــدن الكبرى لهى صورة من صور الظلم وعــدم العدالــة البيئية، كما أنها فى نفــس الوقت صورة من صــور التخلف، والتى نلاحظهــا عادة فى البلاد المتخلفة، وتكاد تختفى من البلدان المتقدمة، لأن الإنصاف والمساواة يقتضيان نشر وتوزيع جميع الخدمات الأساسية والترفيهية فى جميع أركان الوطــن، دون تميز لوجود حكام أو نخبة أو لأى ســبب آخــر، فالوطن وحدة واحدة بخيراته وموارده، وأيضا يجب أن يكون وحدة واحدة فى توافر الخدمات سواء المتعلقة بالمعيشــة والمسكن، أو التعليم ووجود مختلف أنواع التعليم ومستوياته وبنفس الجودة والكفاءة فى جميع المدن والمناطق، وأيضا الخدمات الصحية والترفيهية وفرص العمل وخلافــه، فلا يجب تميز عاصمــة أو إقليم أو محافظة عن غيرهــا[3] لأنه عند تركيز الخدمات فى عواصم أو مدن رئيســية مثلا، فســوف يؤدى ذلك إلى زيادة الهجرة إلى هذه المــدن فتزداد إزدحاما وتلوثا، بفعل الضغط على المرافق وتأثيرات الازدحام، وما يتبعــه من تداعيات، وخاصة فى المناطــق الفقيرة فى الخدمات، حيث يزداد الوضع البيئى ســواء، نتيجة لنقص الخدمات، وتســتمر الدائرة المفرغة تلوث وحرمان بيئى وازدحام فى كل أنحاء البلاد، ولكن العدالة فى نشــر وتوزيع كافة الخدمات وتوفير فــرص العمل ســيؤدى لزيادة القيمة المضافة للمناطــق البعيدة عن المدن، حيث وجود الخدمات مع قلة الســكان وقلة الســيارات فتزداد قيمتها وتصبح بيئة جاذبة وليست بيئة طاردة.

٢ – ننتقل الآن لقضية العدالة فى تســعير الخدمات، وهى تعتمد على القاعدة الأساسية، وهى إشــباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد من إســراف الأغنياء، فهذه القاعدة

(١) (البخارى، ص٦٧).

(٢) (خالد محمد خالد، ١٩٧٤م، ص ٧٧٤).

(٣) (Pak, 2005).

هى جوهر العدالة البيئية وذلك يتحقق بصورة واضحة عند تسعير الخدمات، فمثلا عند تسعير خدمة مثل استهلاك المياه أو الكهرباء هنا يجب تقسيم المستهلكين إلى عدة شرائح حسب الإستهلاك وليكن مجرد مثال إلى أربع شرائح كالتالى:

الشريحة الأولى: الإستهلاك المحدود – وهى تشمل أقل الفئات فى استهلاك الكهرباء أو المياه وهى عادة تمثل الأسر محدودة الدخل.

الشريحة الثانية: الاستهلاك المتوسط – وهى تشمل عادة الطبقة الوسطى ذات الاستهلاك المتوسط والدخل المتوسط.

الشريحة الثالثة: الاستهلاك الكبير – وهى تشمل عادة الطبقة الغنية ذات الاستهلاك الكبير.

الشريحة الرابعة: الاستهلاك الترفى – وهى تشمل عادة الطبقة الواسعة الثراء أصحاب الفيلات والمنتجعات وعادة ما يكون استهلاكها وفيرا جدا.

وعند حساب هذه الشرائح يكون السعر تصاعديا كالتالى:

- الشريحة الأولى: تدفع فقط من ٣٠ : ٥٠٪ من سعر تكلفة الوحدة.
- الشريحة الثانية: تدفع فقط من ٦٠ : ٨٠٪ من سعر تكلفة الوحدة.
- الشريحة الثالثة: تدفع من ١٢٠ : ١٤٠٪ من سعر تكلفة الوحدة.
- الشريحة الرابعة: تدفع ٢٠٠٪ من سعر تكلفة الوحدة.

وما سبق مجرد أمثلة مرنة قد تكون ثلاث شرائح أو خمسة أو أكثر وأيضا بالنسبة لسعر الحساب، ولكن المهم أن يتحمل الثرى جزءا من فاتورة محدودى الدخل، ولا تتحمل الدولة شيئا عادة، وهنا تكون العدالة فى تسعير الخدمات {فمثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى}.

ويلاحظ أنه من خلال تسعير الخدمات تم فعلا إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد نسبيا من إسراف الأغنياء، فلا يصح أن نحاسب صاحب ملاعب الجولف مثلا على استخدام المياه بنفس سعر الإنسان الذى يسكن فى حجرتين أو حجرة واحدة، وهكذا فى كل الخدمات سواء العلاجية أو غيرها.

٣ – العدالة فى جودة الخدمات: إن العدالة فى توفير كل الخدمات الأساسية بجودة عالية هى ركن أساسى لا تستقيم بغيره العدالة البيئية، بل إن جون روالز وهو أحد كبار العلماء المعاصرين الذين تحدثوا عن نظرية العدالة الاجتماعية[1] يرى أن نشر

(١) سوف يأتى الحديث تفصيلا عن جون روالز ونظريته فى الفصل الرابع.

الخدمات الأساسية فى كل مكان هى جوهر العدالة الاجتماعية بمعنى أن يتاح لكل إنسان فى هذا المجتمع فرص التعليم الجيد، والعلاج الجيد، وفرص الترفيه وخلافه، من خدمات فمثلا يجب أن تتاح الفرصة لابن البواب، أو أى إنسان فقير فى التعليم والعلاج، مثله مثل ابن صاحب العمارة أو صاحب المصنع، بحيث يؤدى ذلك مستقبلا لإتاحة الفرصة لابن البواب ليكون طبيبا أو مهندسا أو رئيسا للجمهورية، بمعنى أن توفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة بجودة عالية لابن البواب أو الحارس، سيترتب عليه بعد ذلك إتاحة الفرصة له للترقية لأعلى المناصب، مثل الطبيب أو أستاذ الجامعة أو الرئيس، ويمكن ملاحظة أن ذلك تحقق فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢م حينما تم توفير خدمات أساسية جيدة للجميع مما ساعد على ظهور علماء وأساتذة جامعات من الطبقة البسيطة وصلت بعد ذلك لأكبر المراتب والمناصب محليا وعالميا.

خامسا العدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات:

أصبحت مسألة حقوق الإنسان فى السنوات الأخيرة من أهم قضايا السياسة الدولية بروزا فى المحافل والمؤتمرات الدولية، وهناك جذور قديمة لحقوق الإنسان وقد أسهبنا فى كثير من المواضع فى توضيح حقوق الإنسان بوجه عام والفقراء بوجه خاص فى الإسلام قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [سورة: الإسراء – الآية: ٧٠].

وهناك صحيفة (المدينة) والتى تؤكد على حقوق غير المسلمين وحقوق المواطنة، وهناك مجهودات معاصرة تلت ذلك من أهمها الثورة الفرنسية ثم قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ثم إعلان حقوق الإنسان عام ١٩٤٨م[١].

وبدأ الجيل الأول فى مجال حقوق الإنسان بالحقوق المدنية والسياسية، وتلا ذلك الجيل الثانى وهى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ثم جاء الجيل الثالث الحقوق البيئية عام ١٩٩٠م[٢] وهذا ما نستعرضه سريعا.

المساواة العادلة فى الحقوق المدنية والسياسية:

تدور معظم الحقوق المدنية والسياسية حول محورين متكاملين وهما المساواة والحرية ويمكن تفصيلهما كالتالى:

(١) (الراجحى، ٢٠٠٥م، ٩٢).
(٢) (الزيب، ٢٠٠١م، ١٦٤).

المساواة:

وهى لا تعنى المساواة فى الثروة بل المساواة فى توفير الفرص التى تساعد الإنسان على تحرير طاقاته، والانطلاق لبناء حياته والمساهمة فى تنمية مجتمعه وفقا لإمكانياته، وبالطبع ستختلف النتائج والعائد من فرد لآخر ولن يحدث تساوى فى الثروة أو النتائج، ولكن المهم إتاحة فرص التعليم الجيد لكل المواطنين بغض النظر عن ظروفهم أو ظروف ولى الأمر والأهل وكذلك العلاج وفرص العمل وخلافه وفى الحقوق بوجه عام والمساواة أمام القانون، دون تحيز لدين أو جنس أو لون أو أى شىء آخر، وهذه المساواة تتمثل فى عدة أوجه أهمها ما يلى[1]:

(أ) المساواة أمام القانون:

وذلك بأن يصدر كل تشريع دون تمييز بين شخص وآخر، أو بيئة وأخرى، أو وظيفة وأخرى، وليس لحساب فئة أو شخص ما، أو جماعة معينة، وأيضا أن تكون العقوبة على الجريمة واحدة لجميع المواطنين، ولا يستثنى منها أحد {لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها} ((صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم)) وفى حديث آخر يقول الرسول ((صلى الله عليه وسلم)) {إنما هلكت الأمم قبلكم إذا سرق فيها الغنى تركوه وإذا سرق فيها الفقير أقاموا عليه الحد} رواه البخارى.

(ب) المساواة أمام القضاء:

وذلك بألا يميز الأفراد من حيث القضاء أو المحاكم فلا يجوز إنشاء محاكم خاصة لطوائف أو طائفة أو فرد معين وبأى تميز أخر فى التقاضى.

(ج) المساواة فى فرص العمل والتوظيف:

بعدم تميز فئة على أخرى أو فرد على آخر فى تقلد أو المنع من وظائف معينة.

(د) المساواة فى الخدمة العسكرية:

فلا يجوز إعفاء أحد أو قصرها على فئة أو قطاع معين مادامت شروطها توافرت، وأن تكون مدة هذه الخدمة واحدة للجميع.

(١) (عبد الرحمن نصير، ١٩٦١م، ص ٥٦، ٥٧).

(هـ) المساواة فى الحقوق السياسية:

سواء الانتماءات أو حق الترشح طالما توافرت الشروط القانونية.

المساواة والعدالة فى الحريات:

الحرية بوجه عام حق إنسـانى مقيد بمصلحة المجتمع فهى ليست مطلقة ولذلك ينظم المشرع هذه الحرية بعدة صور أهمها ما يلى:

(أ) الحرية الشخصية:

وتشـمل حرية الإقامة والتنقل وعدم جواز القبض على أى شـخص أو حبسه إلا بقانون وفقا لإجراءات القضاء.

(ب) حرية التملك:

أو حق التملك وحرية اسـتعمال ملكه واسـتغلاله والتصرف فيه مـع جواز نزع الملكية للمنفعة العامة بتعويض عادل.

(ج) حرمة المسكن:

عدم اقتحامه بدون إذن النيابة.

(د) حريات أخرى:

وتشـمل حرية العمل والتجارة والحرية الدينية وحرية العقيـدة والعبادة وحرية الرأى والاجتمـاع والتعبير والتظاهـر والتعليم وخلافه، وفى هذا المجال هناك واقعة خاصة بأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حيث كان الوليد بن عبد الملك واليا على الشام وهدم جزءا من كنيسة يوحنا بالشام ليقيم عليه امتداد المسجد الأموى، وشكى مسيحيوا الشام إلى عمر بن عبد العزيز، وذلك بعد أن أصبح ذلك جزءا من المسـجد. فأصدر عمر أمرا بهدم هذا الجزء من المسجد وأعاد الأرض إلى الكنيسة – وهنا تنازل أصحاب الكنيسة عن هذا الجزء ليبقى المسجد[1].

(١) (خالد محمد خالد، ص ٧٦٧ – ٧٦٨).

المساواة والعدالة فى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

بداية هناك تشابك بين الحقوق وبعضها البعض، ولكن هذا الفصل للتوضيح فقط ويمكن إيجاز أهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فى الآتى:

(أ) الحق فى توفير الحد الأدنى من التعليم الإلزامى الجيد:

لجميع المواطنين بلا استثناء الحق فى الحصول على حد أدنى من التعليم الإلزامى الجيد، لأن هذا ليس مجرد حق شخصى، بل هو حق مجتمعى، فكم من العلماء والعباقرة كانت نشأتهم فى أسر فقيرة لا تستطيع تعليم أولادها على نفقتهم، وبالتالى فالمجتمع استفاد بتفوق هؤلاء من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يمكن لهذا الفرد لولا تعليمه أن يكون إنسان سلبيا أو عاطلا أو غيره إذا لم تتوافر له فرص التعليم الجيد[1].

(ب) الحق فى الرعاية الصحية الجيدة:

إن للإنسان الحق فى توفير الرعاية الصحية الجيدة بدون تميز لفئة أو جماعة أو غيره وهى مسئولية الدولة أيضا.

(ج) الحق فى فرص متساوية من العمل:

إن لجميع المواطنين الحق فى توفير فرص متساوية من العمل بلا استثناء وكثير من الدول تعطى إعانة بطالة لمن لا يعمل.

(د) الضمان الاجتماعى:

لابد من توافر نظام التضامن الاجتماعى لتوفير حياة كريمة للفقراء والمرضى وذوى الاحتياجات الخاصة.

(هـ) حقوق المرأة:

إن حقوق المرأة تتمثل فى الفرص المتساوية فى التعليم والعمل والأجر والترقى بدون أى تميز جنسى على الإطلاق[2].

---

(١) (Martihez, 210).

(٢) (عبد الرازق، ٢٠٠٥م، ص ٥٩).

(و) الحد الأدنى للدخل:

الحــق فــى توفير حد أدنــى للدخل يمثل حــد الكرامة الإنســانية للعاملين وأصحاب المعاشات وذوى الاحتياجات الخاصة.

المساواة والعدالة فى الحقوق البيئية:

الحقوق البيئية بوجه عام يمكن تقســيمها إلى ثلاث دوائر متداخلة تبدأ ببيئة المســكن الصحــى وتمتد إلى بيئــة العمل وتنتهى ببيئة عامة صحية، توفر الاســتمتاع ببيئة صحية مناسبة، ونتناول ذلك بإيجاز من خلال الآتى:

(أ) بيئة صحية للمسكن:

لكل مواطن الحق فى سكن ملائم صحيا وبيئيا به الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف وتهوية جيدة وأمن من التقلبات الجوية ومن الأخطار ومن كل الشرور[١].

(ب) بيئة صحية للعمل:

لــكل مواطن الحق فى بيئة عمل صحية وإجراءات آمان وسلاســة مهنية وظروف عمل مناسبة من حيث الحرارة والنظافة والوقاية من كافة الأخطار.

(ج) بيئة عامة مناسبة:

حيث يجب أن يكون التلوث فى كافة أشكالة فى حدود المسموح به سواء تلوث الهواء أو المــاء أو الضوضــاء أو الغذاء وخلافه، مع توافر مباهج البيئة والحياة من تشــجير وغذاء صحى وسبل مواصلات ميسورة، وبيئة جيدة بكافة ما تحمله الجملة من معانى[٢].

ربط الحقوق بالواجبات:

إن حصــول الإنســان على حقوقه ليســت نهاية المطاف، بل هــى البداية بمعنى ربط الحقوق بالواجبات، فالإنسان الذى حصل على حقه لابد وأن يؤدى واجبه بكفاءة وهمه، فهــذا الواجب حــق للمجتمع أن يحصل عليه، وإلا يعاقب مــن أهمل أداء واجبه، فمثلا يرى الباحث أن التعليم المجانى الجامعى بوجه خاص حق للطلاب، وواجب هذا الطالب

(١) (Jacgveline, 2010).
(٢) (Rosenbluth, 2009).

الاجتهـاد والنجاح. وإذا لم يؤدى واجبـه متعمدا بدون عذر يجب أن يتحمل هذا الطالب تكاليف إعادة السـنة، وهكذا بالنسـبة لكل إنسـان فى عمله سـواء كان عاملا أو طبيبا أو خلافـه، فالحقـوق مرتبطة بالواجبات، لأن المجتمع الـذى يتكفل بحقوق مواطنيه من حقه أن يؤدى هؤلاء المواطنين واجبهم بكفاءة للمجتمع، فهى عملية تبادلية وعقد اجتماعى بين المواطن والمجتمع وإذا أخل أحدهما بالعقد يلغيه.

دور المؤسسات غير الرسمية فى تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه البيئية:

يرى بعض المفكرين أن الحكومة ليسـت وحدها المسـئولة عن تحقيق العدالة، أو على الأقل لو قصرت الحكومات فى تحقيق العدالة، هنا يتعاظم دور المؤسسات أو المنظمات غير الرسمية فى تمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم البيئية، حيث يشير «روسو، وهوبز» لأهمية دور المؤسسات غير الرسمية من خلال عدة محاور أهمها ما يلى:

(أ) توعية المواطنين بحقوقهم للمطالبة بها.

(ب) المسـاهمة فى إرسـاء هياكل المؤسسـات العادلة داخل الدولة، من خلال الجهود التطوعية للمؤسسات الخيرية التى تقدم خدمات تعليمية وصحية جيدة لمحدودى الدخل[1].

(ج) تدعيم سلطة النقابات فى مواجهة سلطة المال لتفعيل عملها فى مجال حصولها على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تكون سلطة النقابات فى مواجهة سلطة رأس المال لإحداث التوازن المطلوب لتمكين الضعفاء من الحصول على حقوقهم.

ويرى «مارتياسى» عالم نوبل فى الاقتصاد إن غياب العدالة راجع لضعف القدرات لدى الفئـات الفقيرة، ومن هنا فالحل يكون بتدعيم قدرات هؤلاء الفقراء لتمكينهم من الحصول على حقوقهم وألا ينتظروها، لأن الفقر ناتج عن تقييد القدرة، ولذلك فإن الوقاية أو الحماية المبكـرة من تقييد القـدرة هو تدعيم إيجابى للعدالة البيئية، فمثـلا الوقاية من المرض هى تدعيـم للقدرات الصحية، وتوفير التعليـم الجيد هو وقاية من الجهل، لأن كل من المرض والجهل بمثابة تقييد للقدرات يعوق العدالة، ومن هنا أهمية دور المؤسسـات غير الرسمية فى العمل فى مناطق الحرمان البيئى[2] لوقاية المواطنين من كل ما يقيد قدراتهم وخاصة فى مجال الصحة والتطعيمات والمرض، وتوفير الغذاء الجيد والتعليم المناسـب والبيئة الخالية من التلوث أو محدودة التلوث والحد من حوادث الطرق وإصابات العمل وخلافه.

(١) (Craig, 2002).

(٢) (Warrick, 1999).

كل ما سبق يساعد الفقراء على تحرير قدراتهم وطاقاتهم، مما يساعدهم على العمل والانطلاق، ويحررهم من الظلم البيئى، مما يساهم فى النهاية بفاعلية فى تحقيق العدالة البيئية، من خلال مساعدة الفقراء فى الحصول على حقوقهم لتمكينهم من استغلال قدراتهم بفاعلية وإيجابية مفيدة لهم وللمجتمع.

❑❑❑